

فقه النحو وأثره في إدراك أسرار التعبير

أ.م.د. هادي أحمد فرحان

قسم اللغة العربية - كلية التربية - الجامعة العراقية

الملخص

في هذا البحث محاولة لبيان فقه النحو لا نحو القواعد وأثره في بيان أسرار التعبير اللغوي، ولأجل أن يكون طالب العربية فقيهاً في نحوها فلا بدّ له من أن يفقه القواعد لا أن يحفظ سردها، وبعد تأملي فيما كتبه نحاة المعاني، رأيت أن بالإمكان أن نؤصل لهذا المنهج في البحث النحوي بفقه أصول عامة مستنبطة مما كتبه النحاة على اختلاف مناهجهم، وهذه الأصول تتمثل في: فقه التعامل مع القواعد النحوية، وفقه أثر المعنى في بناء الأحكام النحوية، وفقه المناسبة بين المباني والمعاني، وفقه المقام وأثره في نظم الكلام.

Abstract

In this paper, an attempt to demonstrate the jurisprudence as not about rules and its impact on the statement of the secrets of linguistic expression , but in order to be of Arab student jurist in the like must be him that understands the rules is not to preserve the listed , after a meditative as written dropped by meanings , I saw that it is possible that the Nasal this approach in the search grammar jurisprudence public assets derived , which was written by grammarians different curricula , and these assets are: jurisprudence dealing with grammatical rules , and the jurisprudence of the impact of meaning in the construction of grammatical sentences , and the jurisprudence of the appropriate between buildings and meanings , and the jurisprudence of place and its impact on speech systems .

المقدمة

تعبيره مجرداً حتى انتهى النحو عند بعض النحاة إلى قواعد منطقية يحكمها رباط مستنبط من عبارات مجردة عن محيطها اشتهر باسم العامل النحوي، والعامل في الحقيقة إنما هو المتكلم، يقول الرضي: ((والموجدُ كما ذكرنا لهذه المعاني إنما هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحملها الاسم، وكذا الموجدُ لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها))⁽³⁾.

ونحن لا ننكر على النحاة جهدهم واستنباطهم في نظرية العامل، بل نقول بها ونؤيدها ونبني عليها، ولكننا لا نرتضي لهم أن يتناسوا العامل الأصلي الذي هو المؤثر الحقيقي في التركيب قبل ظهوره؛ لأن ما تعلقوا به واشتغلوا به من العبارات إنما هو ثمرة لفكر المخاطب، والثمرة إنما تتشكل تبعاً للمحيط الذي نشأت به، فلا بد من ربطها به.

إن فقه النحو ليس قواعد نحوية جديدة مبتدعة، إنما هو محاولة لفقههم دقائق التركيب، بعد ربط مفردات التركيب برباط المعنى، والرجوع بالتعبير المجرد إلى محيطه حتى نفهمه مقيداً لا مطلقاً، ولا ندعي أن الأقدمين لم يدركوا هذا الأمر فهذا لا يقوله منصف، ولكننا نقول: إن دراسة الفروق بين معاني التركيب وربطه بمحيطه قد ضاعت في مؤلفاتهم بين كثرة الشروط والتفريعات والمسائل حتى لا يكاد القارئ يظفر منها بطائل...

الحمد لله الذي صيّر الأصوات أوعية للمعاني المكنونات، وميّز المعاني بعارض الحركات والسكنات. سبحانه من إله قطع نفس الحياة لتكون منه أفصح اللغات، حاملة في طياتها كلّ المشاعر والدلالات. والصلاة والسلام على نبينا محمد الناطق بجوامع الكلم المؤيد بالآيات البيّنات، وعلى آله وأصحابه السابقين بالخيرات، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم من القرون التابعات.

بدأ النحو وصفيّاً عماده مسموع كلام العرب، وغايته أن ينحو المتكلم بحديثه مسالك العرب في خطابها، ثم تدرج بالتعقيد والتعقيد، فكانت قواعده الأولى مشفوعة ببيان قصد المتكلم حتى يكون التركيب مقيداً بموطنه وموقفه الذي قيل فيه، ويبدو هذا الأمر جلياً في كتاب سيبويه، اقرأ مثلاً نصه الآتي عن الإعمال والإلغاء في بعض الأفعال، يقول سيبويه: ((فإذا ابتدأ كلامه على ما فيه نيّته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخر))⁽¹⁾، والقاعدة النحوية التي استقرت عند المتأخرين من النحاة أن الإلغاء أجود إذا تأخر الفعل⁽²⁾! فانظر إلى فقه سيبويه وربطه للتعبير بقصد المتكلم، وانظر إلى القاعد النحوية المجردة التي استقرت في كتب النحو؟

ثم ابتعدنا شيئاً فشيئاً عما يحيط بالمتكلم، فدرس

(1) الكتاب: 1 / 120. وقلب ما شئت من أجزاء كتاب سيبويه لترى قصد المتكلم وأثره في نظم الكلام.

(2) ينظر: شرح الأشموني: 2 / 498.

(3) شرح الرضي على الكافية: 1 / 60، وينظر: الخصائص:

وفي هذا البحث محاولة لبيان فقه النحو لأنحو القواعد وأثره في بيان أسرار التعبير اللغوي. إن الذي يقرأ كتب فقه النحو، كدلائل الجرجاني، ومعاني السامرائي يشعر بمتعة القراءة، والرغبة في تحصيل ما يقرأ؛ لأنه يتحرر من قوالب القواعد، ويستشعر عذوبة المعاني، ويدرك أسرار الاختلاف بين التعبيرات المختلفة.

إن فقه النحو يعني أن تقرأ القواعد قراءة الباحث عن المقاصد، لا المقيد برباطها... إن فقه النحو يعني أن تبحث عمّا وراء حركات الإعراب من المعاني المختلفة، وأن تفسر الأوجه النحوية المختلفة بحسب معانيها، وأن تربط كل وجه بدلالته الخاصة.....

إن فقه النحو يعني أن تفسر قول النحاة: إن هذه المسألة يجوز فيها كذا من الأوجه النحوية، فهذا الجواز الذي أطلقوه يحتاج إلى قيد المعنى، إذ أنه لا يعني أن المعاني متشابهة، وأن المتكلم حرّ في اختيار ما شاء منها متى شاء.

إن فقه النحو يعني أن تسأل عن الفروق التعبيرية بين الصيغ المختلفة الدالة على المعنى العام المشترك... إن فقه النحو يعني أن تدرك أسرار التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتعريف والتنكير، والتوكيد والتجريد، وغيرها من سنن العرب في كلامها...

إن فقه النحو يعني أن تربط كل تعبير بسابقه ولاحقه، وموقف المتكلم فيه، وحال سامعه، لا أن تقطعه عمّا أحاط به فتغيب أسرار نظمه ومناسبته

لواقعه...

لهذه المعاني وغيرها اشترط علماؤنا الأقدمون للفقه في الدين أن يتقدمه فقه في العربية لا حفظ لقواعدها، فمن لم يفقه خطاب العرب فأثى له بفقه الدين ومصادره مكتوبة بالعربية (1)؟

ولأجل أن يكون طالب العربية فقيهاً في نحوها لا بدّ له من أن يفقه القواعد لا أن يحفظ سردها، وبعد تأملي فيما كتبه نحاة المعاني، رأيت أن بالإمكان أن نؤصل لهذا المنهج في البحث النحوي بفقه أصول عامة مستنبطة مما كتبه النحاة على اختلاف مناهجهم، وهذه الأصول سنوسع القول فيها بحسب المباحث الآتية:

المبحث الأول: فقه التعامل مع القواعد النحوية.

المبحث الثاني: فقه أثر المعنى في بناء الأحكام النحوية.

المبحث الثالث: فقه المناسبة بين المباني والمعاني.

المبحث الرابع: فقه المقام وأثره في نظم الكلام.

أسأل الله الكريم أن ينفع بما كتبه طلاب العربية وعشاقها، وأن يجعله ذخراً لي يوم ألقاه، وأستغفره من زلّة القلم، فإننا قصدت الإصلاح والخير، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت، وهو رب العرش العظيم.

(1) روضة الإعلام: 1 / 449.

المبحث الأول:

فقه التعامل مع القواعد النحوية

ليس غرضنا في هذا المبحث سرد القواعد النحوية، وإنما سننشر بعض التأملات المتعلقة بكيفية التعامل مع القواعد النحوية، والعمل على تقريبها لطلابها، والإفادة من ثمارها، وذلك يتضح من خلال العناوين التي سنسوقها في هذا المبحث:

أولاً: ما الذي نتوقعه من دراسة القواعد النحوية؟ إن علم النحو يمكن تحصيله بمعرفة جمهرة قواعده، وعلله التعليمية، ولكن هذا العلم يختلف عن ملكة اللسان التي كان العربي يتكلم بها على السليقة، فالقواعد لا تكون سليقة لغوية بل معرفة لغوية، أما السليقة اللغوية فهي التي عبر عنها ابن خلدون بالملكة اللسانية التي تحصل بالتعرض لنصوص اللغة سماعاً، فتواتر النصوص على السمع يولد ملكة خفية تمكن صاحبها من النطق على وفقها دون وعي منه لعل ما ينطق به.

يقول نهاد الموسى: ((ولكن من الحق أن نسجل أن الباحث يجد عند أصحاب النظر العام (غير النحاة) كالجاحظ وابن حزم وابن خلدون اتجاهًا إلى اعتبار الإيغال في التنظير النحوي تجاوزاً لأصل الغاية العملية من وضع النحو، فضولاً لا طائل تحته!

ونجد عند ابن خلدون في ملاحظاته التي عرضها في المقدمة اتجاهًا إلى تقرير ازدواج بين ملكة اللسان التي تحصل بالتعرض لنصوص اللغة، وبين صناعة العربية التي هي القوانين المستنبطة من تلك النصوص، وهي

القوانين التي يأتلف منها علم النحو وسائر قواعد اللسان))⁽¹⁾.

ونص ابن خلدون في التفريق بين ملكة اللسان، وقواعد النحو، هو قوله في المقدمة: ((إن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية، ومستغنية عنها في التعليم، والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة فهو علم بكيفية لا نفس كيفية... وعلم مما قررناه في هذا الباب أن حصول ملكة اللسان العربي إنما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتى يرسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم، فينسج هو عليه))⁽²⁾.

وفي عام (1938م) تشكلت لجنة مصرية بقرار وزاري يضم أعلاماً في الفكر والنحو والأدب، مثل: طه حسين، وعلي الجارم، وأحمد أمين، وإبراهيم مصطفى لتيسير علو اللغة العربية، فكان من ملاحظاتها التي تمم فكرتنا، أن إحياء علوم اللغة لا يكون بتيسير القواعد فحسب بل إن الذي يجيئها في السنة أصحابها هو المران وكثرة الاستماع لها والتحدث بها، واتخاذها أداة للفهم والإفهام، وكذا القراءة الكثيرة المتنوعة.

ويذهب أعضاء اللجنة إلى الحد من أثر تعلم النحو في تعلم اللغة واكتساب آليتها إلى القول بأن اللغة لا تتعلم بدرس النحو ودرس البلاغة⁽³⁾.

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 52، هامش 23.

(2) المقدمة: 560 - 561.

(3) ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي: 140.

ويعقب د. عبد القادر المهيري على أحكام اللجنة بقوله: ((ومما لا شك فيه أن هذه النظرة تقوم على تصور وجيه لاكتساب الملكة اللغوية وأهمية الممارسة فيه، ولدور النحو النسبي في التمكن من اللغة، فليس هو بالعصا السحرية التي إن أمسك بها الإنسان استسلمت له اللغة فدرّب عليها لسانه، وانطلق بها في غير تردد، وإنما هو وسيلة إلى تكوين وعي لتكلمها بمكوناتها وأبنياتها وتراكيبها))⁽¹⁾.

ثانياً: قواعد النحو تستنبط من النصوص ولا تفرض عليها:

شهرة قواعد النحو وانتشارها في كتب النحو لا يضمن لها السلامة من التجاهل والتجاوز، فإن تكاثرت الشواهد العربية الفصيحة في إبطال قاعدة مألوفة فالمعول على الشواهد، ولن يشفع للقاعدة شهرتها، فالذي يضمن للقاعدة النحوية القبول أن يشيّعها ويؤيدها الاستعمال العربيّ الفصيح.

فمن القواعد المشهورة التي لا يؤيدها الاستعمال على سبيل التمثيل:

المثال الأول: لا يلي أدوات الشرط إلا الأفعال:

اشتراط الجمهور أن يلي أدوات الشرط فعل، وما خالف ذلك من الشواهد يردّ إلى هذه القاعدة بالتأويل والتقدير.

أقول: لقد تكاثرت الشواهد بورود الاسم بعد أدوات الشرط، فمن ذلك: قوله تعالى: ((إذا السماء

انشقت)) (الانشقاق 1)، وقوله: ((ولو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي)) (الإسراء 100)، وقول العرب: (ولو ذات سوار لطمتني).

وهذه الشواهد عند الجمهور مؤولة، فهم يرون أن الفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وإن استجارك أحد استجارك، ولو تملكون أنتم تملكون، ولو لطمتني ذات سوار لطمتني.

أما الكوفيون فهم أقل تكلفاً في التقدير فأعربوا هذه الأسماء فاعلاً لما يليها من الأفعال، وأجراها على ظاهر الأخصف فأعربها مبتدأ بلا تقدير، وأجاز وقوع الأسماء بعد أدوات الشرط⁽²⁾.

فلماذا نتقيد برأي الجمهور ونقدر لهذا الاسم فعلاً مضمراً مفسراً بالمذكور يفسد التركيب ويعقده، أليس من الإنصاف أن نجيز ما أجاز الأخصف من جواز مجيء الاسم بعد أدوات الشرط استدلالاً بمثل هذه الشواهد الفصيحة؟ فإن أبيننا ذلك فلا أقلّ من قبول رأي الكوفيين الذين حملوه على التقديم والتأخير لغرض بلاغي، وهو اختيار الدكتور فاضل السامرائي، إذ يقول: ((كان ينبغي للنحاة أن يقولوا: إنه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب، نحو: ((إذا جاءك المنافقون)) (المنافقون 1)، وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط، نحو: ((إذا السماء انفطرت)) (الانفطار 1)،

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 490، ومعاني النحو:

(1) نظرات في التراث اللغوي العربي: 140.

شيئاً)؛ لأفاد ذلك المستقبل، وهو لا يصح؛ لإفساده المعنى ومناقضته حكمة الخلق(5). ثالثاً: ربط القواعد بمقاصد التعبير والبعد عن التكلف في تفسير الإعراب: إن قواعد العربية في أصل وضعها كانت لغير العرب حتى يتمكنوا من العربية، فهي لم تدون ليحفظها أبناءها، بل ليسير عليها غيرهم.

ونحن، أبناء العربية، شئنا أم آيينا، علمنا أو جهلنا عندنا ملكة تعبيرية ورثناها من أسلافنا، ولكن بعدنا عنها أفقدنا التمييز بين أساليبها، وقواعد النحو ضوابط للعودة بنا إلى تصحيح أساليب تعبيرنا، وبيان الفروق المعنوية بينها، وتسهيل هذه القواعد كلما استشعرنا قيمة هذه القواعد في ضبط المعاني التي نود التعبير عنها، وتعسر إذا نظرنا إليها بمعزل عن لغتنا وتعبيرنا.

((إن دراسة النحو على أساس المعنى علاوة على كونها ضرورة فوق كل ضرورة، تعطي هذا الموضوع نداوة وطراوة، وتكسبه جدة وطرافة، بخلاف ما هو عليه الآن من جفاف وقسوة))⁽⁶⁾.

ولا بدّ من أن يُصيَّق باب التقدير والتأويل، وأن لا تفسير التراكيب في إثناء إعرابها بما يفسد المعنى ويذهب بهاءه وبلاغته.

لماذا نترك الاستعمال الفصيح ظاهر المعنى، ونختلف في تقديرات من صنعنا لم ينطق بها العرب يوماً بل النطق بها يؤدي إلى ركافة اللفظ وذهاب المعنى، ويجلب

والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا، وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ويضيعه، ويذهب بجمال الكلام وفصاحته))⁽¹⁾.

((إن تقدير الجمهور بعيد عن المعنى، مفسد لصحة الكلام، مؤدّ إلى ركة بالغة فيه؛ إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسّر والمفسّر لفظ واحد بعينه، لا يزيده إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً؟))⁽²⁾.

المثال الثاني: حرف النفي (لا) من مخلصات الفعل للاستقبال:

ومما يُتناقل في كتب النحو، ويبدو من القواعد المسلمات أن حرف النفي (لا) من مخلصات الفعل المضارع للاستقبال⁽³⁾.

والحقّ الذي لا مرية فيه أنها تأتي للحال كما تأتي للاستقبال، وليست هي من مخلصات الفعل للمستقبل كما يذهب إليه الجمهور، يدل على ذلك الاستعمال الفصيح الكثير في القرآن الكريم وغيره.

قال تعالى: ((ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون)) (البقرة 12)، وقال: ((صم بكم عمي فهم لا يعقلون)) (البقرة 171)، وقال: ((يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)) (البقرة 185)⁽⁴⁾...

وقال: ((والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً)) (النحل 78)، ولو قال: (لن تعلموا

(1) معاني النحو: 4 / 89.

(2) معاني النحو: 4 / 88.

(3) ينظر: الجنى الداني: 296، ورصف المباني: 258.

(4) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق1/ج2 / 561.

(5) معاني النحو: 3 / 320 - 321.

(6) معاني النحو: 1 / 9 - 10.

الخلاف الذي لا طائل تحته. وتقدير الكلام في: (ما أحسن عبد الله): شيء أحسن

قد يؤخذ على كتب النحو كثرة الفروع والآراء التي سطرها النحاة في الأبواب النحوية المختلفة، وخصوصاً في الإعراب، ونحن لا نرتضي الكثرة المضلة التي تشوش الفكر وتضيق المعنى، إننا نرحم أذهان أبنائنا بالكثير من القواعد والفروع والشوارد والشواذ ثم لا نحظى منهم بشيء لا قليل ولا كثير...

ألا يسعنا ((السكوت عن بعض مظاهر اللغة ذات الاستعمال المحدود أو الشاذ أو التخلي عن الاختلاف في الأقوال أو عن الأشكال والتراكيب التي لا وجود لها إلا على سبيل الافتراض))⁽¹⁾.

وليس هذا السكوت دعوة إلى الإلغاء، ولكنه الإرجاء إلى أن ينضج العقل، ليتمكن من فقه هذه الفروع، والإفادة منها.

مثال التكلف في الإعراب: إعراب أسلوب التعجب:

لا يخلو كتاب من كتب النحو من عرض الخلاف في أعراب هذا الأسلوب⁽²⁾، فالنحاة يجللون صيغة (ما أفعل) في التعجب إلى أصول متعددة بعيدة في جملتها عن معنى التعجب، ف(ما) عند بعضهم استفهامية دخلها معنى التعجب، وعند آخرين هي اسم موصول والفعل صلته، وأكثرهم يجعل (ما) اسماً بمعنى شيء، و(أفعل) فعلاً ماضياً، والمتعجب منه مفعوله.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2065، ومعاني النحو:

(4) معاني النحو: 4/ 241. ونظر أمثلة أخرى: معاني النحو:

(1) نظرات في التراث اللغوي العربي: 145.

(2) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 282.

ينتهي من المحال.

خامساً: الاستئناس بالمألوف الدارج من أساليب

لغتنا في فهم قواعد عربيتنا:

فمن وسائل فقه النحو أن نوجد الأواصر التي تربط

لغتنا المستعملة الدارجة بعربيتنا الفصيحة؛ لأن هذا

الربط يجعلنا أكثر انساً بالقديم إذا ما اكتسى ثوباً نألفه.

إن لغتنا اليوم وليدة عربيتنا الفصيحة، وهذا نسب

لن تعدمه لغتنا مهما ابتعدنا عن أصلنا، فلساننا وارث

لذلك الأسلوب الفصيح شتتاً أم أبيناً؛ لذا فإننا نجد

كثيراً من الأساليب التي نستعملها بلهجتنا الدارجة لها

أصل فصيح؛ ومن الحكمة لمن أراد أن يفقه الأسلوب

القديم الفصيح ويقربه إلى أبناء جيلنا أن يستشعر دلالاته

مما نألفه من دلالة مقارنة في أسلوبنا الدارج.

فمن ذلك على سبيل التمثيل:

مثال: التوكيد بلفظ (الرأس)، أو (الروح) في اللغة

الدارجة:

في باب التوكيد المعنويّ ألفاظ مشهورة في كتب

النحو، وهي لفظ (عين، ونفس)، وهي إنما تستعمل

في باب التوكيد للدلالة على الذات كاملة، وإنما هي

أبعاض هذه الذات، فالعين في الإنسان معروفة،

والنفس كذلك، ثم توسع هذا الاستعمال من الذوات

إلى المعاني.

جاء في معاني النحو: ((ويبدو أن لفظ (العين) أطلق

تجوراً على حقيقة الشيء، فإما أن يكون لفظ (العين)

في الأصل مصدراً أطلق على المعين، أي: المرئي، وهو

الذي تدركه العين، كما ذكر ابن القيم، ثم اتسع استعمالها

ثالثاً: توجيه الطلبة إلى أن كل تعبير لا بد له من

أركان رئيسة يقوم عليه، ومكملات مقيدة لتلك

الأركان، والجملة العربية لا تخلو من مسند ومسند إليه،

فعلية كانت أو اسمية، وبقية عناصر التعبير مكملات

لهما، فقبل الإعراب لا بمن معرفة عناصره الرئيسة،

وهذا ما شاع في الدراسات اللسانية الحديثة التي نادت

بتحليل التعبير إلى عناصره المباشرة، وهم مسبوقون

بمن تقدمهم من النحاة العرب، يقول نهاد الموسيقى

عن هذا المنهج: ((إن معطيات هذا المنهج في التحليل

هي بعض ما استشعره النحويون العرب في الإعراب

وصدروا عنه، حتى إنها لتعد من قبيل تحصيل الحاصل

لدى المشتغلين بالعربية ومعلميها.

وهو منهج ابتدائي يصطنعه كثير من المعلمين

حين يأخذون بطريقة الإعراب الإجمالي تيسيراً على

تلاميذهم))⁽¹⁾.

رابعاً: تفهيم الطلبة أن المصطلحات النحوية التي

يدرسونها لها نصيبها من المعنى، وكلّ مصطلح مرتبط

بالوظيفة المعنوية التي تؤديها الكلمة في الجملة، فالفاعل

من قام بالفعل، والمفعول من وقع عليه الفعل، والمفعول

فيه زمن أو مكان وقوع الفعل، والحال هيئة صاحبه

وقت وقوع الفعل، والتمييز ما يميز صاحبه، والاستثناء

ما أخرجته من حكم سابق، وهكذا...

(1) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي

الحديث: 29.

غير المرئي، فتقول: هو الربا بعينه، وهو عين الحق، أو الحق بعينه، وهو عين الكذب أو الكذب بعينه، والربا، والحق، والكذب ونحوها مما لا يدرك بالعين. أو تكون في الأصل مستعارة من العين التي هي الجارحة، فأطلق الجزء على الذات كما ذكر الرضي⁽¹⁾. وفي لغتنا الدارجة أبعاض أخرى استعملناها استعمال ألفاظ التوكيد المتقدمة بالدلالة ذاتها، وهي لفظ (الرأس، والروح)، فعلى من يدرس قواعد هذا الباب أن لا يغفل عن هذا الاستعمال الدارج لكونه مما يألفه أبناء عربيتنا، وقد يسهم في فهم دلالة الأسلوب القديم الفصيح الذي قلّ استعماله، وهذا المنهج لا بد من تطبيقه في أبواب النحو المختلفة مما له استعمال مماثل في اللغة الدارجة⁽²⁾.

القواعد واستنباط مقاصدها. وإليك أيها القارئ الكريم إشارات في هذا الطريق تركها لنا المحققون من علماء النحو، بعد طول درس وكثرة تأمل:

اللطفية الأولى: من لطائف أسلوب الاستفهام: أن المستفهم إذا هجس في نفسه إثبات ما يستفهم عنه استعمل لذلك حرف الهمزة، وأما (هل) فإن الكثير في جوابها أن يكون لما يتوقع أن يجاب بالنفي⁽³⁾. فمن الأول قوله تعالى: ((أإنك لأنت يوسف)) (يوسف 90)، ومن الثاني قوله تعالى: ((هل يستوي الأعمى والبصير)) (الأنعام 50).

اللطفية الثانية: من لطائف أسلوب النفي: أن الجواب بحرف النفي (لا) يكون إعلماً للمخاطب بما لم يكن يعلم، أو ما نزل هذه المنزلة، أما الجواب بحرف النفي (ما) فهو ردٌّ على قولٍ، وتصحيحٌ لظنٍّ.

فمن الأول قوله تعالى: ((فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيان لهم)) (التوبة 12)، فهذا واضح في النفي العام. ومن الثاني قوله تعالى: ((ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله)) (آل عمران 78)، فهذا رد على قولهم⁽⁴⁾.

اللطفية الثالثة: من لطائف أسلوب التوكيد: أن استعمال (إنما) أقوى ما يكون وأعلق ما ترى

سادساً: الانتقال من تعقيد القواعد إلى البحث عن لطائفها:

فمن ثمار فقه النحو أن لا تقتصر في قواعده على تصحيح اللحن بل نتعدها إلى اختيار الأسلوب الأرقى في التعبير، فالأسلوب التعبيري يحكم برقيه في موضعه إذا تكرر استعمال البليغ له على طريقة معينة، ولن يتأتى الحكم برقي أسلوب على غيره إلا بعد أن تشهد له النصوص الفصيحة المتكاثرة، وهذه الثمرة لا تتحصل بحفظ القواعد بل بالتأمل في قوالب هذه

(3) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 1 / 310، ومعاني النحو:

4 / 215.

(4) ينظر: معاني النحو: 1 / 341 - 342.

(1) معاني النحو: 4 / 117.

(2) - ينظر أمثلة أخرى في معاني النحو: 4 / 37، 95، 118،

150، 252.

والمفعول به منصوباً... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها، وجعل فضلها غير مدفوع⁽²⁾.

ومنها: كتب التفسير، وعلوم القرآن، وأسرار التعبير: فلا بدّ لطالب فقه القواعد من هذا الصنف من الكتب في تحليل الأساليب القرآنية وإدراك سماتها البيانية، فقد أودعها أصحابها ثمرات بيانية يعز وجودها في غيرها، أرشدهم إليها طول التأمل في أساليب القرآن الكريم مع الحرص الشديد على سلامة المبنى والمعنى؛ إذ نصوص القرآن لها قدسية شرعية تفتقدها كثير من نصوص العربية الأخرى.

ومنها: كتب البلاغة: ففيها جهود قيمة في بيان معاني أساليب العرب، ولذة علم النحو تكمن في ربط القاعدة بالمعنى، فوجود اللمسات البيانية في كتب النحو تسهل قواعده وتوضحها وتجعلها أقرب إلى الذوق منها إلى القاعدة الجافة.

المبحث الثاني

فقه أثر المعنى في بناء الأحكام النحوية

أولاً: منزلة المعنى في فقه النحو:

حسبك من جلاله المعنى أن اللغة ما وجدت إلا للإفصاح عنه فالألفاظ أوعية للمعاني خادمة لها⁽³⁾،

بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو قوله تعالى: ((إنما يتذكر أولوا الألباب)) (الرعد 19)، فليس الغرض أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال: إنهم من فرط العناد، ومن غلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل⁽¹⁾.

سابعاً: الإفادة من كتب المعاني في فهم مقاصد قواعد النحو:

لا أعني بكتب المعاني كتباً معينة مخصوصة، وإنما يتسع هذا العنوان ليشمل أنواعاً مختلفة من الكتب التي تنتمي لعلوم أدبية مختلفة، ولكنها في مجلتها قد بحثت في طياتها القواعد النحوية، والأساليب العربية بطريقة بيانية، فطالب فقه العربية لا بدّ له أن يفيد مما كتب فيها لإغناء القواعد النحوية بما يجبها لقارئها، ومن هذه الكتب:

كتب التعليل النحوي: فالنفس شغوفة بالبحث عن العلل الخفية التي تكمن وراء تنوع الأساليب، وما كان منها معللاً أدعى للقبول من غيره، لذا كان من مصادر فقه النحو الكتب التي تبحث في علل النحو خاصة وبيان أسرار العربية عموماً.

يقول ابن السراج في أصوله: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل: أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً،

(2) الأصول في النحو: 1 / 35.

(3) ينظر: الخصائص: 1 / 215.

(1) ينظر: دلائل الإعجاز: 354، ومعاني النحو:

1 / 307 - 308.

- وفقه النحو يدور على المعنى أساساً وبناءً⁽¹⁾.
- يقول المبرد مؤكداً أهمية المعنى في تفسير النصوص وإعرابها في ختام حديثه في (باب الحال المؤكدة): ((وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكُل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود))⁽²⁾.
- وقال السمين الحلبي عند إعراب قوله تعالى: ((فشربوا منه إلا قليلاً)) (البقرة 249): ((قوله: (إلا قليلاً) هذه هي القراءة المشهورة، وقرأ عبد الله وأبي (إلا قليل)، وتأويله أن هذا الكلام، وإن كان موجباً لفظاً فهو منفي معنى، فإنه في قوة: لم يطيعوه إلا قليل منهم، فلذلك جعله تابعاً لما قبله في الإعراب. قال الزمخشري: وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية))⁽³⁾.
- إن من تعلق بظاهر القواعد وأغفل المعنى جهل أكثر مما يعلم، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((ربما لا أكون مغالياً إذا قلت: نحن لا نفهم اللغة كما ينبغي؛ لأن أكثر دراستنا تتعلق بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات، أمّا المعنى فهو بعيد عن تناولنا وفهمنا، بل ربّما لا أكون مغالياً إذا قلت: إننا نجهل أكثر مما نعلم فيما نحسب أننا نعلم))⁽⁴⁾.
- لذا فإن من فقه النحو أن ننظر إلى عوامل النحو ومعمولاته على أنها معانٍ مرتبطة برباط اللفظ، فليس
- (1) ينظر: معاني النحو: 1 / 9.
- (2) المقتضب: 4 / 311.
- (3) الدر المصون: 2 / 528، وينظر: الكشاف: 1 / 475.
- (4) معاني النحو: 1 / 8.
- من الحكمة الاشتغال بالعوامل النحوية اللفظية بعيداً عن مدلولاتها المعنوية.
- ثانياً: انسجام معاني مفردات التركيب من شروط صحته النحوية:
- نصّ النحاة في بعض الأبواب النحوية على أن ثمة مفردات لا يصح أن تأتلف في تعبير واحد، ولم يكن المنع متأتياً من جهة ألفاظها بل جاء المنع من جهة المعنى، إذ عدم الانسجام بين معاني مفرداتها ووظائفها النحوية كان سبباً في عدم صحتها، فمن ذلك:
- المثال الأول: (أن) بعد فعل دال على العلم واليقين لا تكون الناصبة للفعل المضارع:
- يقول النحاة إن (أن) التي تأتي بعد فعل دال على العلم واليقين لا تكون إلا مخففة من الثقيلة، ولا يصح أن تكون (أن) الناصبة للفعل المضارع، وذلك نحو قوله تعالى: ((علم أن سيكون من مرضي)) (المزمل 20)⁽⁵⁾.
- يقول الزجاجي: ((تقول: أريد أن تقوم، وأحب أن تخرج... فتنصب الفعل بأن، وكذلك إن كان قبلها الأفعال التي تطلب الاستقبال نصبت بها الفعل.
- فإن وقعت قبلها الأفعال التي تدل على إثبات الحال والتحقيق ارتفع الفعل ههنا وكانت مخففة من الثقيلة، كقولك: علمت أن تقوم ترفع الفعل لا غير لأن العلم لما قد تيقن، و(أن) ههنا مخففة من الثقيلة المشددة))⁽⁶⁾.
- والذي منع وقوع (أن) الناصبة بعد فعل العلم

والأصل في (إذا) أن يكون الشرط فيها مقطوعاً فيها بوقوعه... ولذلك كان الحكم النادر موقعاً لـ(إن)؛ لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر، وغلب الماضي مع (إذا) لكونه أقرب إلى القطع بالوقوع نظراً إلى اللفظ⁽³⁾.

ويقول الدكتور فاضل السامرائي مؤيداً هذا الاستعمال: ((وما ذكره النحاة صحيح على وجه العموم، فإن (إذا) تستعمل للمقطوع بحصوله والكثير الوقوع، بخلاف (إن) التي أصلها الشك والإبهام أو ما هو أقل مما يستعمل بـ(إذا)، ويبدو ذلك واضحاً في استعمال القرآن الكريم، ولا سيما في الآيات التي اجتمعت فيها (إن)، و(إذا) معاً... وذلك نحو قوله تعالى: ((فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي... فإذا أمنتهم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي)) (البقرة 196)؛ وذلك لأن الإحصار طارئ عارض، والأمن هو الأصل فجاء فيما هو الأصل بـ(إذا)، بخلاف ما هو عارض طارئ...

يدل ذلك على ذلك أيضاً أن (إذا) على كثرة استعمالها في القرآن الكريم - فقد وردت أكثر من ثلاثمائة وستين موضعاً - لم ترد في موضع واحد غير محتملة الوقوع، بل هي كلها إما مقطوع بوقوعها، أو كثير الوقوع بخلاف (إن)⁽⁴⁾.

ثالثاً: سلطة المعنى في المفاضلة بين الأوجه النحوية: إن الألفاظ أوعية للمعاني وكل وعاء معه دليله الذي

(3) الإيضاح في علوم البلاغة: 1 / 188.

(4) معاني النحو: 4 / 64-65. ينظر: مثال آخر في الموضوع: عدم جواز الجمع بين سوف، ولن أو لا؛ لاختلاف معنييهما نفياً وإثباتاً. معاني النحو: 3 / 316.

واليقين هو عدم انسجام معناها مع معنى اليقين الذي دل عليه الفعل قبلها؛ لأن فعل العلم يدل على أن الأمر قد ثبت واستقر، والذي يناسبه هو كون (أن) مخففة من الثقيلة فهي التي تدل التحقيق واليقين، أما (أن) الناصبة للفعل فهي إنما تكون لما لم يثبت⁽¹⁾.

المثال الثاني: عدم وقوع (إن) الشرطية فيما هو محقق الوقوع:

قال تعالى: ((إذا السماء انفطرت)) (الانفطار 1)، وقال تعالى: ((إذا الشمس كورت)) (التكوير 1)...

ولا يجوز أن يكون في موضع (إذا) (إن)؛ لأن الله يعلم، وهي واقعة لا محالة، و(إن) إنما موضعها في الأمور المحتملة المشكوك في وقوعها، نحو قوله تعالى: ((فإن جاءوكم فاحكم بينهم أو أعرض عنهم)) (المائدة 42)⁽²⁾.

يقول القزويني: ((أما (إن)، و(إذا) فهما للشرط في الاستقبال، لكنهما يفترقان في شيء، وهو أن الأصل في (إن) أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه...)

(1) ينظر: معاني النحو: 1 / 325. وشيبه بذلك أن الأصل في أفعال الرجاء أن يكون خبرها مصدراً بـ(أن) المصدرية الدالة على الاستقبال؛ لأن الرجاء فعل مستقبل، وأن الأصل في أخبار أفعال الشروع التجرد منها؛ لأنها للدلالة على الحال.

ينظر: شرح المفصل: 7 / 118، وشرح ابن عقيل: 1 / 327، وشرح الأشموني: 1 / 402، ومعاني النحو: 1 / 254.

(2) ينظر: المقتضب: 2 / 55، والطراز: 3 / 277، وتاج علوم الأدب وقانون كلام العرب: 1 / 535.

لأنها لم تزد على معنى الأول شيئاً، وإذا أقبلوا صنفواً فليست بتوكيد.

((وقد يمتنع إعراب المكرر توكيداً إذا كان المعنى لا يحتمله، وذلك نحو قولك: أقبل الطلاب فرداً فرداً، فهنا يمتنع التوكيد؛ لأنه لا يمكن أن يكون الطلاب فرداً واحداً، وكذلك لو قلت: حفظت القصيدة بيتاً بيتاً، فإنه لا يمكن أن تكون القصيدة بيتاً واحداً، وكذلك نحو: قرأت الكتاب كلمةً كلمةً، فإن يمتنع أن تقول: قرأت الكتاب كلمةً، ولذلك كان هذا الإعراب فيه نظراً، وإنما هو بحسب المعنى، فقد يحتمل في بعض التعبيرات أن يكون توكيداً، وربما لم يحتمل، وكلُّ له معنى))⁽⁵⁾.

واختار جماعة من المحققين منهم: أبو حيان، والمرادي، والدكتور فاضل السامرائي أن يكون مجموع الكلمتين حالاً واحدة؛ لأن مجموع الكلمتين يفيد معنى الترتيب⁽⁶⁾.

رابعاً: الأوجه النحوية صورة لمعانٍ متنوعة:

إن الأوجه النحوية التي نقرؤها في كثير من الأبواب النحوية في تفسير إعراب المفردات ليست مجرد استكثار من تفسيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه نحوي في مفردة معينة ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأنَّ لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء، وإنَّها لكلِّ وجه دلالته، فإذا

يعلن عن وظيفته النحوية في التركيب، فإن تغير الدليل فهو علامة على تغير وظيفة مدلوله، والدلالة العامة للتركيب التي هي قصد المتكلم هي التي تحكم بصحة الوظيفة النحوية لكل مفردة، لذا فإن ما يذكره النحاة من أوجه نحوية شرط قبولها أن تكون موافقة للمعنى، وكذا إذا جرى ترجيح لبعض هذه الوجوه فأساس الترجيح هو المعنى⁽¹⁾، ((وكلُّ ترجيح من دون النظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على أساس))⁽²⁾.

ويمكن أن تتبين هذه الفكرة بالمثال الآتي: مثال: إعراب الحال الدالة على الترتيب: تأتي الحال جامدة دالة على الترتيب في قولنا: حفظت القصيدة بيتاً بيتاً، وقرأت الكتاب كلمةً كلمةً...

وفي نصب الثاني من المكرر خلاف، فقد ذهب بعض النحاة إلى أن الاسم الأول حال، والثاني توكيد له⁽³⁾. وفي نصب الثاني على التوكيد نظراً؛ لأنه لو كان توكيداً لأدى ما أداه الأول⁽⁴⁾.

نعم قد يحتمل المعنى أن تعرب توكيداً في بعض التراكيب، ولكن المعنى مختلف، فإذا قلت: أقبل الرجال صفاً صفاً احتمل هذا التعبير معنيين بحسب الإعراب، فإن كان الرجال أقبلوا صفاً واحداً كانت الثانية توكيداً؛

(1) وقد كتبت في ذلك بحثاً مستقلاً بعنوان (المعنى وأثره في التوجيه النحوي) استوفيت فيه أمثلة متنوعة تدل على منزلة المعنى في التوجيه النحوي.

(2) معاني النحو: 2 / 112.

(3) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: 2 / 607.

(4) ينظر: همع الهوامع: 1 / 328، ومعاني النحو: 2 / 246.

(5) معاني النحو: 2 / 247.

(6) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 2 / 318، وهمع

الهوامع: 1 / 328، ومعاني النحو: 2 / 246.

أردت معنى ما لزمك أن تستعمل الوجه الذي يؤديه⁽¹⁾. إن علم النحو يعنى بالتركيب وما يرد فيه من تفنن من تقديم وتأخير، وتذكير وتأنيث، وذكر وحذف، غير أنه يولي العناية الأولى للإعراب وحركاته، التي هي أدلة على المعاني⁽²⁾، لكن كثيراً من دارسي النحو شغلهم هذه الأدلة عن مدلولاتها، فقصروا بحوثهم على استنباط القواعد وإيراد الشروط والضوابط، والاستكثار من ذكر الفروع والشوارد دون إمعان النظر في الفروق الدقيقة بين الأوجه الإعرابية المختلفة التي يدل عليها كل تركيب، فكانت النتيجة مجلدات من القواعد تتخللها شذرات من الفوائد فيما يتعلق بالمعنى، ((صحيح أن قسماً من المسائل المتعلقة بالمعنى عرض لها علم النحو وعلم البلاغة، لكن لا يزال كثير منها دون نظر... قد تكون هنالك شذرات، أو عبارات متناثرة وردت عرضاً في كتاب تفسير، أو في بحث إعجاز، أو في كتاب أدب، ولكن أكثر المسائل بقيت بلا جواب))⁽³⁾.

أن لهذه الأوجه صوراً معنوية مختلفة⁽⁴⁾. فإذا فقه دارس العربية أن الأوجه النحوية التي يجوزها علماء العربية في كثير من الأبواب النحوية هي صوراً متعددة لمعانٍ متنوعة، وأن كل وجه منها له دلالة واحدة فحسب تميزه عن غيره من الوجوه الأخرى الجائزة زاد في نفسه تقديره لهذه اللغة الشريفة الكريمة، وراح يحاسب نفسه في حديثه، ويجهدا في اختيار ما يناسب مقصده بدقة، فالبلغ من تصيد المباني المناسبة للدلالة على المعاني الدقيقة التي يريد التعبير عنها.

قال النحاة إن حركات الإعراب أدلة على المعاني، وإنما جيء بها للتفريق بين معاني الأسماء، وهي كذلك في التفريق بين المعاني الظاهرة لا ينكرها أحد فهي التي تميز الفاعل من المفعول، واسم كان من خبرها، واسم إن من خبرها وغير ذلك، ((فلو أسقط الإعراب في هذه الوجوه لا اختلطت هذه المعاني))⁽⁵⁾.

ومن الحكمة أن تكون هذه الحركة كذلك أداة دالة على التفريق بين المعاني في كل تعبير، فإذا ما حصل تغيير في الحركة أو في تنوع توجيهها قلنا بوجود تغير في المعنى، وبذلنا الجهد في إيجادها.

ومن ذلك على سبيل المثال:

المثال الأول: التفريق بين الوصف عاملاً ومضافاً:

عدّ النحاة إضافة الوصف (اسم فاعل، واسم مفعول، والصفة المشبهة) إلى معموله إضافة غير محضة؛

فكما لا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً، إلا إذا كان ذلك لغة؛ كذلك فليس من الحكمة أن تتطابق الأوجه النحوية المختلفة في الدلالة على معنى واحد، فأيراد أوجه نحوية متعددة للفظة معينة إنما يعني

(1) وقد كتبت في ذلك بحثاً مستقلاً بعنوان (الإعراب وأثره في توسيع المعنى) استوفيت فيه أمثلة متنوعة تدل على تنوع المعنى لتنوع الأوجه النحوية.

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 40، وشرح حدود الأبدي: 48، وشرح الحدود النحوية: 231.

(3) معاني النحو: 1 / 8.

(4) ينظر: معاني النحو: 1 / 9، 234، و 3 / 117، 156.

(5) علل النحو: 143، وينظر: الإيضاح في علل النحو: 77.

لأنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وفائدتها التخفيف غالباً، ولم يفرقوا بين معنى الأعمال والإضافة، وقالوا بجواز الأمرين⁽¹⁾.

والتأمل في أساليب التعبير وفروقها الدلالية يرى أنّ التخفيف بالإضافة، الذي ذكره النحاة وجعلوه سبباً لعدم الأعمال، هو شيء عارض غير مقصود؛ إذ لو كان المقصود تخفيف الكلام لجرى عليه الاستعمال مطلقاً.

فإعمال اسم الفاعل وإضافته مثلاً قد وردا كثيراً في أفصح الكلام، قال تعالى: ((ولا آمينَ البيتِ الحرامِ)) (المائدة 2) بالإعمال، وقال: ((ربنا إنك جامعُ الناسِ ليومٍ لا ريب فيه)) (آل عمران 9) بالإضافة⁽²⁾، وورود الاستعمالين بهذه الكثرة إنما يدل على أن لكل أسلوب وجه دلالي خاص يختلف عن الآخر!

وهذا ما عليه نحاة المعاني فمن المحقق عندهم أن لكل وجه تعبيراً وغرضاً لا يؤديه الوجه الآخر، فالإعمال وفتحته له دلالة، والإضافة وكسرتها لها دلالة. فإذا لحظ المتكلم معنى الحدث، وقصد زمن الحال والاستقبال جاء بالوصف عاملاً ليس غير، وأمّا إذا قصد معنى الاسمية والدلالة على الذات، ولم يقصد زمناً معيناً بل جعله شاملاً لكل زمان ماضٍ، وحاضر، ومستقبل جاء بالوصف مضافاً.

وإيضاحه أنك ((إذا قلت: هذا كاتبُ العقودَ،

كان المعنى يكتبها، أي: يقوم بكتابتها الآن، أو سيقوم بكتابتها، بخلاف (هذا كاتبُ العقودِ)، فإنّ المعنى هذا المخصص لها والموظف فيها.

ونحوه أن تقول: هذا حارسُ المدرسة، وهذا حارسُ المدرسة، فإنّ المعنى في الأولى أن يقوم بحراستها، أي يجرسها الآن، أمّا الثانية فمعناها أنه المكلف بحراستها، وإن لم يقم بحراستها الآن))⁽³⁾.

المثال الثاني: النعت المقطوع:
إن النعت أحد التوابع في العربية الجاري على ما قبله في إعرابه، ونعنى بقطعه مغايرته لما قبله في الإعراب، نحو: مررت بمحمدٍ الكريمِ أو الكريمِ، برفع الكريم أو نصبه مع كون متبوعه (محمد) مجروراً.

إن النحاة يقولون: الأصل في النعت أن يكون تابعاً، ويجوز فيه القطع دون إشارة إلى الغرض الذي يكمن وراء تغير حركة هذه الكلمة⁽⁴⁾.

أما فقهاء النحو وعلماء البيان فيقولون: ((يستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى النعت المقطوع، ويثير انتباهه، وليس كذلك الإيتباع؛ وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه.

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2 / 281، وشرح المفصل: 68 / 6، وشرح الأشموني: 2 / 825.

(2) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق/2 ج/397، 3، ومعاني النحو: 3 / 113.

(3) معاني النحو: 3 / 114.

(4) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: 3 / 494، وتوضيح المقاصد والمسالك: 2 / 99.

خامساً: الجواز النحوي وفروق المعنى:
لا يرتضي فقهاء النحو أن يقال مثلاً: يجوز في هذه المسألة الرفع والنصب، أو أن وجه النصب في تلك الكلمة إما على الحالية أو المفعولية، أو يجوز ذكر واو العطف وتركها، أو أن العامل في هذا التركيب يجوز فيه الإعمال والإهمال، أو يجوز أن يعمل الفعل الأول أو الثاني في باب التنازع، إلى غير ذلك من المسائل التي يجوز فيها النحاة أكثر من وجه⁽⁵⁾.
إن النحاة يقولون في مثل هذه المسائل كلاهما جائز، ونحن نقول كلاهما جائز، ولكن هل ثمة فرق بينهما في المعنى؟

نعم ثمة فرق... فكل وجه منها مقيّد بمعنى خاص لا يحسن أن يحلّ وجه آخر محله⁽⁶⁾.
وفي هذا المعنى يقول الدكتور فاضل السامرائي:
(وأمّا مسألة جواز الأمرين مع الترجيح أو بدون ترجيح ففيها نظر فيما نرى؛ وذلك أننا نعتقد أنّ لكلّ وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإذا أردت معنى معيناً وجب عليك أن تقول تعبيراً معيناً)⁽⁷⁾.

ويقول أيضاً: ((إن قول النحاة: إنه يجوز إلغاء الفعل إذا توسط أو تأخر، قد يفهم منه أنه يسوغ ذلك متى شاء

فهذا التعبير يراد به لفت النظر، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدّاً يثير الانتباه)⁽¹⁾.
قال تعالى: ((وامرأته حمالة الحطب)) (المسد4)، فجاء بالوصف (حمالة) منصوباً في بعض القراءات مع كون متبوعه (امرأته) مرفوعة؛ لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد، إضافة إلى الذم بصيغة المبالغة، فهو ذمها بصيغة المبالغة أولاً ثم بالقطع ثانياً بأن جعل هذا الوصف أمراً معلوماً لا يخفى على أحد⁽²⁾.

قال سيوييه: ((وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: ((وامرأته حمالة الحطب))، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالة الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره))⁽³⁾.

وهذا المعنى البياني المستنبط لدلالة القطع إنما مبناه على قواعد النحو، فالصفة عندهم إن جيء بها لقصد التوضيح والتبيين، وتمييز الموصوف من غيره فلا يصح قطعها، إذ لا قطع مع الحاجة، فالموصوف إذا احتاج إلى مئة صفة ليتميز عن غيره لم يصح قطع واحدة منها.
وأما إن كان مستغنياً عنها جاز قطعها، وفقهاء النحو يرون وجوب قطعها إذا قصد تحميلها معنى جديداً غير وصف المتبوع⁽⁴⁾.

والمسالك: 2 / 99، ومعاني النحو: 3 / 170.

(5) ينظر أمثلة متنوعة لما ذكرته في: معاني النحو: 1 / 355،

2 / 35، 52، 114، 147، 210، 252.

(6) معاني النحو: 1 / 7.

(7) معاني النحو: 2 / 112.

(1) ينظر: معاني النحو: 3 / 168.

(2) ينظر: معاني النحو: 3 / 170.

(3) سيوييه: الكتاب: 2 / 70.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3 / 51، وتوضيح المقاصد

المتكلم دون نظر إلى المعنى، والحق أن معنى الإلغاء غير معنى الأعمال، والمتكلم مقيد بالمعنى فليس له أن يعمل أو يلغي من دون النظر إلى القصد والمعنى⁽¹⁾.
ومن أمثلة هذا الباب:

المثال الأول: جواز رفع المصدر التشبيهي ونصبه: يجوز النحاة رفع المصدر ونصبه في قولنا: له بكاءً بكاءً الثكلي، أو بكاءً الثكلي، واختلفوا في الراجح منهما، ((فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح؛ لأن الثاني ليس هو الأول، والنصب سالم من هذا المجاز، وذهب ابن عصفور إلى أنها متكافئان؛ لأن في النصب التقدير، والأصل عدمه))⁽²⁾.

وفي هذا الترجيح نظر؛ لأن معنى الرفع غير معنى النصب، وأنت تعبر بحسب المعنى الذي تريد، فلا تكافؤ ولا ترجيح.

فمعنى النصب في قولنا: (له بكاءً بكاءً الثكلي) أنك مررت به وهو يبكي، بخلاف الرفع، فإنه ليس معناه ذلك، وإنما أردت التشبيه، لا أنه يقوم به في أثناء مرورك، ففي الرفع أنت تصف بكاءه بأنه شبيه بكاء الثكلي⁽³⁾.

المثال الثاني: جواز العطف وتركه في الأخبار المتعددة:

يقول النحاة في مثل قولنا: زيدٌ كريمٌ شجاعٌ، وزيدٌ

كريمٌ وشجاعٌ، يجوز عطف الخبر الثاني بالواو ويجوز تركه⁽⁴⁾.

قال ابن مالك في التسهيل: ((وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً، بعطف وبغير عطف))⁽⁵⁾.

وفقهاء النحو يسألون، ما الفرق بين العطف وتركه؟ يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((والتحقيق في هذه المسألة أن الواو تدل على الاهتمام، وتحقيق الأمر؛ ولذا عطف بها بين الصفات المتباعدة، قال تعالى: ((هو الأول والآخر والظاهر والباطن)) (الحديد3)؛ إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة، فجاء بالواو تحقيقاً وتقريراً لهذا الأمر، تقول: زيد شاعر فقيه، فإذا كان المخاطب يعجب من اجتماع هذين الوصفين فيه أو لا يظن أن زيداً كذلك جئت بالواو.

تقول مثلاً لصاحبك: زيد شاعر، فيقول: أهو شاعر؟ لا أعلم عنه ذلك، فتقول له: وفقيه، فيعجب، ويقول: وفقيه أيضاً، فتقول: وطبيب.

وهذا مكان الواو؛ لأن فيها اهتماماً وتحقيقاً وتوكيداً، ولا يحسن ههنا ترك الواو، وبهذا يمكن أن نفهم كثيراً من التعبيرات، وسرّ الإتيان بالواو في الأخبار والأحوال والنعوت وغيرها))⁽⁶⁾.

(1) معاني النحو: 2 / 29.

(2) التصريح بمضمون التوضيح: 2 / 484.

(3) هذا تفريق إمام النحاة سيبويه، وقد تبعه الدكتور فاضل في ذلك.

ينظر: الكتاب: 1 / 177، ومعاني النحو:

152 / 1515.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1 / 259، وتوضيح

المقاصد والمسالك: 1 / 176.

(5) شرح التسهيل: 1 / 326.

(6) معاني النحو: 1 / 190-189.

المبحث الثالث

فقه المناسبة بين المباني والمعاني

أولاً: مشكلة المباني للمعاني:

قَدِّمُ البحث في مثل هذا العنوان يعودُ به إلى واضع اللغة الأول، فالبحث عن المناسبة بين اللفظ والمعنى يقودنا إلى البحث عمّن وضع هذا اللفظ بإزاء ذلك المعنى، ولكننا، ومن غير أن نتوغل في القدم، يمكننا أن نقول: إن هذه المناسبة وغيرها من خصائص هذه اللغة الكريمة التي تكشفت للأئمة السابقين دعت أئمة بارزين إلى القول بأن هذه اللغة وحي من الله.

يقول ابن جني: ((إنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاق والرقّة ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا، رحمهم الله، ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، وبعد مراميه وأبعاده، صحة ما وفقوا التقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعز؛ فقوي في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه، وأنها وحي))⁽¹⁾.

ويقول ابن قيم الجوزية: ((إن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرّس الفطن فيها حقيقة المعنى، بطبعه وحسّه، كما يتعرف الصادق الفراسة صفات الأرواح في الأجساد من قوالها بفطنته.

(1) الخصائص: 1 / 47.

وقلت يوماً لشيخنا أبي العباس ابن تيمية، قدس الله روحه، قال ابن جني: مكثت برهة إذا ورد عليّ لفظ أخذ معناه من نفس حروفه وصفاتها وجرسه وكيفية تركيبه، ثم أكشفه، فإذا هو كما ظننته أو قريباً منه، فقال لي رحمه الله: وهذا كثيراً ما يقع لي))⁽²⁾.

وهذه المناسبة التي سنوردها لا نوجب على من قرأها أن يأخذها مأخذ القواعد المستنبطة من كلام العرب، بل هي ذوق تكشف لبعض أبناء العربية من تملكه حبها فملك عليه قلبه وعقله، فغرضنا من عرضها أن يتأملها من يقرؤها، ويستشعر دلالتها وإن لم يعط يداً بالتسليم لها. ويمكن لنا أن نشير إلى بعض أمثلتها، من خلال العنوان الآتي:

المناسبة بين البنية والدلالة:

إنها مناسبة بين خفة الصوت وإطلاقه وامتداده، وبين سعة استعمال اللفظ وانتشاره⁽³⁾. والملاحظ في العربية أن الكلمة يتقارب معناها ومبناها:

فـ(لا) مثلاً أوسع في النفي من (لن)، أي: إنّ زمنها أطول؛ لأنها تكون للحال والاستقبال، والمضي، نحو: ((فلا صدق ولا صلى)) (القيامة 31)، و(لن) مختصة بنفي المستقبل. و(لا) مطلقة، أي: إن صوتها غير محدود، و(لن) مقيدة بالسكون. وقال ابن القيم: ((وتأمل حرف

(2) بدائع الفوائد: 1 / 166.

(3) وهناك نوع آخر من المناسبة هو مناسبة المعنى اللغوي للاستعمال الوظيفي، مثل مناسبة معنى سوف لاستعمالها النحوي، وكذا مناسبة معاني بعض الحروف لاستعمالها الوظيفية، مثل: على، وخلا. ينظر: معاني النحو: 4 / 21

ومن ذلك (أنى)، وهي ظرف يفيد العموم، ويبدو أنها أكثر عموماً من (أين)، لمكان المدة فيها، فإن إطلاق الألف قد يدل على إطلاق المكان فيها، بخلاف (أين) التي لا يمتد بها الصوت امتداداً بعيداً⁽³⁾.

ويضاف إلى ذلك أنها في الاستفهام تكون بمعنى (من أين) كما يقول النحاة (4)، ويبدو أنها تختلف عنها بقوة الاستفهام بها، ((وبناؤها اللغوي يوحي بذلك، فالتشديد الذي فيها والمدة الطويلة في آخرها يرجحان ذلك... فإن في قوله تعالى: ((أنى لك هذا)) من العجب ما ليس في قولنا: (من أين لك هذا))⁽⁵⁾.

ثانياً: اختلاف المباني دليل على اختلاف المعاني:

كثير عند فقهاء النحو إيراد السؤال الآتي: ما الفرق في المعنى؟ وهذا السؤال أساس مكين في إدراك فقه النحو لمن أراد البحث عمّا وراء القاعدة.

إذ كلّ عدول من تعبير إلى تعبير لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فلكلّ تعبير معنى، والبلوغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا لقصد وغرض.

فليكن شعارك أيها القارئ الكريم، إن أردت فقه النحو، ((أنه ليس ثمة تطابق في المعنى، وإنما لكلّ تعبير معنى))⁽⁶⁾.

ولا يشك حكيم أنّ أي عدول عن صيغة إلى صيغة أخرى فيه عدول عن معنى إلى معنى آخر، وليس من

(3) ينظر: معاني النحو: 4 / 69.

(4) ينظر: شرح الرضي: 4 / 145، والنحو القرآني: 127.

(5) معاني النحو: 4 / 221.

(6) معاني النحو: 3 / 156.

(لا) كيف تجدها لأمّاً بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه ضيق النفس، فأذن امتداد لفظها بامتداد معناها، و(لن) بعكس ذلك، فتأمله، فإنه معنى بديع.

وتأمل كيف جاء في أفصح الكلام كلام الله: (ولا يتمنونه أبداً) (الجمعة 7)، بحرف (لا) في الموضع الذي اقترن به حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله عز وجل: (إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت) (الجمعة 6)، كأنه يقول: متى زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان، وقيل لهم: تمنوا الموت، فلا يتمنونه أبداً. وحرف الشرط دلّ على هذا المعنى، وحرف (لا) في الجواب بإزاء صيغة العموم؛ لاتساع معنى النفي فيها))⁽¹⁾.

و(إذا) أوسع زمناً من (إذ)، فإنها تكون ظرفاً للاستقبال، وزمنه أطول من الماضي؛ لأن المستقبل دائماً أطول وأفسح من الماضي الذي انتهى، وتكون للاستمرار والماضي أيضاً، نحو: ((حتى إذا أدركه الغرق)) (يونس 90). و(إذ) مقيدة بالسكون، و(إذا) مطلقة.

و(منّ) مخصصة بالعقلاء، استفهامية، أو شرطية، أو موصولة، أو غيرها. و(ما) لغير العقلاء، من ذوات ومعانٍ، وهم أكثر من العقلاء، وتكون لصفة من يعقل أيضاً، نحو: ((فانكحوا ما طاب لكم من النساء)) (النساء 3)، و(منّ) مقيدة، و(ما) مطلقة))⁽²⁾.

(1) بدائع الفوائد: 1 / 166.

(2) ينظر: معاني النحو: 4 / 69.

طبيعة اللغات، ((وليس من طبيعة العربية أن تجعل تعبيرات مختلفة ذات دلالة على معنى واحد))⁽¹⁾.
ومن الأمثلة التي تبين هذا العنوان:
المثال الأول: العدول عن الاسم إلى الفعل:
يقول أصحاب البيان: ((إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجده شيئاً بعد شيء.
وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء.

فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيدٌ طويلٌ، وعمرو قصيرٌ، فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجهها وتثبتها فقط، وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيدٌ منطلقٌ لأكثر من إثباته لزيد.

وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك.
فإذا قلت: زيد ها هو ذا ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله (ويزجيه))⁽²⁾.

وسرّ هذا التفريق أن الفعل مقيّد بالزمن؛ إذ هو جزءٌ من دلالته، والاسم حالٍ منه، فهو أشمل منه وأعم

وأثبت⁽³⁾.
ومن هذا الباب فثمة فرق بين الإخبار بالاسم والفعل، ففي قوله تعالى: ((كانوا أشد منهم قوة وأكثر أموالاً)) (التوبة 69)، إخبار بأنهم متصفين بهذه الصفات على وجه الثبوت؛ لأن الخبر اسم، وهو يدل على الثبوت. أمّا قوله تعالى: ((ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار)) (الأحزاب 15)، فإخبار عنهم بأنهم قد أحدثوا معه عهداً سابقاً؛ والإحداث فيه معنى التجدد وعدم الدوام.

يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((فثمة فرق بين قولنا: كان محمد كاتباً، وقولنا: كان محمد كتب في هذا الأمر، فالأول وصف دائم، والثاني لمن قام بالفعل مرة واحدة، ونحوه قولك: كان زيد فاجراً، أي: متصفاً بالفجور، وكان زيد فجر، أي: حصل له ذلك مرة، ومنه قوله:

فاغفر له اللهم إن كان فجر

ونحوه قولك: كان زيد كاذباً، أي متصفاً بالكذب، وكان زيد كذب، أي: مرة))⁽⁴⁾.

المثال الثاني: النيابة بين حروف الجر:
ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، ومذهب جمهور البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً⁽⁵⁾.

(3) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 1 / 187.

(4) معاني النحو: 1 / 195.

(5) ينظر: الخصائص: 2 / 308، والأزهية في علم الحروف: 267، وأمالي ابن السجري: 2 / 606 وشرح المفصل:

(1) معاني النحو: 1 / 356.

(2) دلائل الإعجاز: 174، وينظر: معاني الأبنية: 9.

روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة فيه والنقصان منه، كما أن الجسد مع الروح كذلك؛ فجميع ما يعترى اللفظ من زيادة أو حذف، فإنما يكون بحسب ما يكون في المعنى⁽³⁾.

والزيادة التي تفيد المعنى يمكن أن تكون في بنية الكلمة، ويمكن أن تكون في التركيب، وفيما يأتي إيضاح لهذا التقسيم بأمثلته الموجزة:

1 - من زيادة البنية:

المثال الأول: إنَّ المثقلة وإنَّ الخفيفة:

نص النحاة على أن التوكيد بالنون الثقيلة أكد منه بالنون الخفيفة⁽⁴⁾، والتوكيد بـ(إنَّ) نظير التوكيد بالنون⁽⁵⁾.

وإنما زادت (إنَّ) المثقلة على أختها المخففة في التوكيد لزيادة بنيتها، والذي يدل على ذلك الاستعمال القرآني الدقيق.

قال تعالى: ((قالوا تالله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين قال لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين)) (يوسف 91 - 92).

وقال: ((قالوا يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا إنا كنا خاطئين قال سوف أستغفر الله لكم ربي إنه هو الغفور الرحيم)) (يوسف 97 - 98).

فأخوة يوسف قالوا لأخيهم: (إن كنا لخاطئين) بإن

(3) بدائع الفوائد: 1 / 70.

(4) ينظر: الكتاب: 3 / 509، وشرح المفصل: 9 / 37، وشرح

الاشموني: 3 / 1259.

(5) ينظر: معاني النحو: 1 / 322، و4 / 134.

وعدم النيابة هو الذي تؤيده طبيعة اللغات؛ إذ الأصل في كل لفظ أن يختص بمعنى معين.

يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((إنَّ الأصل أن لا تنوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يمكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة))⁽¹⁾.

((وذلك نحو قوله تعالى: ((ونصرناه من القوم

الذين كذبوا)) (الأنبياء 77)، فقد ذهب قوم إلى أن (من) ههنا بمعنى (على)، وهذا فيه نظر؛ فإن هناك فرقاً في المعنى بين قولك: نصره منه، ونصره عليه، فالنصر عليه يعني التمكّن منه والاستعلاء عليه والغلبة، قال تعالى: ((ويخزهم وينصركم عليهم)) (التوبة 14)، وقال: ((فانصرنا على القوم الكافرين)) (البقرة 286)، أي: مكّنا منهم، وليس هذا معنى نصره منه.

أما نصرنا منهم فإنه بمعنى نجّيناه منهم، أو منعناه منهم، قال تعالى: ((ويا قوم من ينصرني من الله إن طرّتهم)) (هود 30)، فليس المعنى: من ينصرني عليه، بل من ينجّيني ويمعني منه؟⁽²⁾.

ثالثاً: زيادة المباني دليل على زيادة المعاني:

يقول ابن قيم الجوزية: ((إن اللفظ جسد، والمعنى

8 / 15، ومغني اللبيب: 1 / 111، والتصريح بمضمون

التوضيح:

3 / 20، وحاشية الخضري: 1 / 465، ومعاني النحو: 3 / 6.

(1) معاني النحو: 3 / 10.

(2) معاني النحو: 3 / 12. وقد كتبت في ذلك بحثاً بعنوان

(الأسرار التعبيرية في تعدية الأفعال القرآنية).

الخفيفة، وقالوا لأبيهم: (إنا كنا خاطئين) بالثقيلة.

((وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا يدل على عكس ما ذهبنا إليه، فإنهم مع من أسأؤوا إليه إساءة مباشرة جاؤوا بالمخففة، ومع أبيهم جاؤوا بالثقيلة، فكيف يدل هذا على صحة ما ذهبنا إليه؟

وللجواب عن ذلك نقول:

إن إخوة يوسف لما رأوا أباهم وما حلّ به من جرّاء فعلتهم من الوهن واللوعة وحرقة الفؤاد وذهاب عينيه من الحزن، دعاهم ذلك إلى توكيد الاعتذار والاعتراف بالخطيئة بخلاف حالة أخيهم، فإن الله أكرمه بعدهم، وبوّأه مكانة عالية ومكّن له في الأرض، وكأنّ فعلتهم تلك عادت عليه بالخير والرفعة بعكس ما جرّت على أبيهم، فهناك فرق بين الحالتين، فكان الشعور بالخطيئة مع والدهم أكبر وأعظم فقالوا ما قالوا.

والذي يدل على ذلك السياق القرآني، فإن يوسف دعا لهم بالمغفرة من دون أن يسألوها منه، قال: ((لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين)). وأما أبوهم فلم يستغفر لهم مع طلبهم الاستغفار منه، وإنما وعدهم بالاستغفار ((قالوا يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا إنا كنا خاطئين قال سوف أستغفر لكم ربي إنه هو الغفور الرحيم))، فوعدهم بالاستغفار في المستقبل، ثم انظر كيف جاء بـ(سوف) لا بالسين، وسوف أبعد في الاستقبال من السين، مما يدلّ على عمق الأثر في نفسه))⁽¹⁾.

(1) معاني النحو: 1/ 322 - 323.

المثال الثاني: سوف والسين:

إن السين وسوف كلاهما حرف استقبال مختص بالدخول على المضارع⁽²⁾. يقول المالقي: ((اعلم أن (سوف) حرف يختصّ بالفعل المضارع أيضاً فيخلصه للاستقبال مثل (السين)، ومعناها التنفيس في الزمان، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين))⁽³⁾.

ويبدو أن لزيادة حروف (سوف) أثر في زيادة معناها، وقد تمثلت هذه الزيادة في المعنى فيما يأتي:

أولاً: ((إن التراخي في (سوف) أشد منه في السين، بدليل استقرار كلامهم، قال تعالى: ((وسوف تسألون)) (الزخرف 44)، وطال الأمد والزمان، وقال تعالى: ((سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم)) (البقرة 142)، فتعجل القول))⁽⁴⁾.

ويؤد الدكتور فاضل هذا المذهب من طريق آخر فيقول: ((ومما يدل على إفادة سوف للبعد والتراخي أنه يؤتى بها للتبعيد، وذلك نحو قوله تعالى: ((ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني)) (الأعراف 143)، وهذا في طلب موسى عليه السلام من ربه أن يريه ذاته: (قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني)، فجاء بـ(سوف)، ولم يأت بالسين الدالة على القرب؛ للدلالة على بعد هذا الأمر، وأن وقوعه بعيد

(2) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 138 - 139 .

(3) رصف المباني: 398.

(4) الأشباه والنظائر: 2/ 262.

المثال مستحيل الحصول))⁽¹⁾.
ثانياً: أن التوكيد بـ(سوف) أشد من التوكيد بالسين، ويشهد لذلك الاستعمال، ((والذي يبدو أن (سوف) أكثر توكيداً من السين، لزيادة حروفها عليها، ويدل على ذلك الاستعمال القرآني لها.

قال تعالى: ((إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً)) (النساء 10).

وقال: ((ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً)) (النساء 29-30). فجاء بـ(سوف) هنا بخلاف آية الأيتام، وذلك أن المقام يقتضي الزيادة في التهديد؛ لأنه في عقوبة قتل النفس عدواناً وظلماً، بخلاف الآية السابقة فإنها في أكل أموال اليتامى، والقتل أشد ولا شك، فزاد لهم في التهديد والتوكيد لما زاد الفعل سوءاً ونكراً، ثم إنه لما قال: (عدواناً وظلماً) فزاد العدوان على الظلم، زاد لهم التهديد، فجاء بـ(سوف) التي هي أكد من (السين)، ونسب الإصلاء إلى نفسه فقال: (فسوف نصليه ناراً) بخلاف الآية السابقة، فإنه قال: (وس يصلون سعيراً) فنسبه إليهم))⁽²⁾.

2 - من الزيادة في التركيب:

بعنواننا الرئيس، الذي يشير إلى أن زيادة المبنى فيه زيادة للمعنى، فإننا لا نرتضي ما شاع في كتب كثير من النحويين والمعرّبين من وصف بعض الحروف بالزائدة،
وتارة يلطفون المصطلح فيقولون: حروف الصلة، وهم يقصدون بزيادتها أن المعنى لم يتغير بحذفها، وغاية ما تؤدبه في التركيب هو التوكيد.
والأولى أن نترفع عن وصف بعض حروفنا بالزائدة، ((فالقول بزيادتها مما يحفوه حس العربية المرهف، ولا يلطف من هذه الفجوة أن نعلم أنهم لم يعنوا به الزيادة مجرد الحشو أو الفضول))⁽³⁾.
والواجب علينا أن نبحث في كل سياق عن المعنى الدقيق الذي يؤدبه هذا الحرف إضافة إلى معنى التوكيد الذي ذهب إليه الأقدمون. ويمكن إيضاح هذا الأمر بالأمثلة الآتية:

المثال الأول: زيادة (الباء):

ذهب بعض النحاة إلى أن زيادة الباء في المفعول قياسية مع بعض الأفعال، ومنها الفعل (علم)، وجعلوا منه قوله تعالى: ((ألم تعلم بأن الله يرى)) (العلق 14)، مستدلين بقوله تعالى في موضع آخر: ((ويعلمون أن الله هو الحق المبين)) (النور 25)⁽⁴⁾.

نعم قد يدقّ الفرق بين هذين التعبيرين أول الأمر فأقرب ما يحمل عليه هو الزيادة، لكن لمن تأمله رأي آخر، يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((والصواب أن هناك فرقاً بين قولك: علمته، وعملت به، فقولك: علمته، معنى: علمت الأمر نفسه، أما علمت به، فالمعنى: علمت

(3) معجم الدراسات القرآنية - القسم الأول: الحروف الزائدة

في ضوء الدراسات القرآنية: 10.

(4) ينظر: شرح المفصل: 8 / 24، ومعاني النحو: 3 / 27.

(1) معاني النحو: 4 / 22.

(2) معاني النحو: 4 / 23.

بحاله، فقوله تعالى: ((ألم يعلم بأن الله يرى))، لا يطابق: سبيله) فمعناه غير معنى ما في الآية الأولى، أي: الله أعلم بأحوال من ضلّ، كيف كان ابتداء ضلاله، وما يكون من مآله، أيصّر على باطله أم يرجع عنه إلى حقه؟))⁽²⁾.
المثال الثاني: زيادة (من):

ذهب بعض النحاة إلى زيادة (من)، وجعل من مواضع زيادتها في قوله تعالى: ((يغفر لكم من ذنوبكم)) (نوح 4)، مستدلين بقوله في موضع آخر: ((يغفر لكم ذنوبكم)) (الصف 12)⁽³⁾.

نقول ابتداء: إن الاستدلال بموطن على موطن آخر لا يصحّ حتى يتماثل الموطنان والسياقان ((فإن القرآن دقيق غاية الدقة في المخالفة بين التعابير والألفاظ؛ لاختلاف الموطن والسياق))⁽⁴⁾.

وموطن الأولى في قوم نوح، وموطن الثانية في الأمة المحمدية، فلا يصحّ حمل إحداها على الأخرى، ثم إن معنى التبعض فيها بين، وهي ليست بمعنى: يغفر لكم ذنوبكم، ((ولم يرد في القرآن (يغفر لكم ذنوبكم) من دون (من) في غير الأمة الإسلامية إكراماً لها. وأما قوله: (يغفر لكم من ذنوبكم) فقد ورد عاماً في المسلمين وغيرهم))⁽⁵⁾.

(2) درة التنزيل: 1 / 510 - 512.

(3) ينظر: البحر المحيط: 8 / 68، والدر المصون: 10 / 468.

(4) معاني النحو: 3 / 72.

(5) معاني النحو: 3 / 72.

بمعنى الأولى: ألم يعلم بهذا الأمر؟ ألم يخبر به؟ ألم يسمع بهذا الأمر سماع علم؟ ونحو ذلك))⁽¹⁾.

جاء في (درة التنزيل) في بيان الفرق بين قوله تعالى: ((إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله)) (الأنعام 117)، وقوله: ((إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله)) (القلم 7).

((للسائل أن يسأل عن الفرق بين اللفظين وحذف الباء وإثباتها، وهل كان يصحّ ما في سورة القلم أن يكون في سورة الأنعام، وما في سورة الأنعام أن يكون مكانها؟ والجواب أن يقال: إن مكان كلّ واحد يقتضي ما وقع فيه، وبين اللفظين فرق في المعنى يوجب اختصاص اللفظ الذي جاء له بمكانه.

فقوله: ((إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله))، معناه: الله أعلم أيّ المأمورين يضل عن سبيله أزيد أم عمرو؟ وهذا المعنى يقتضيه ما تقدم هذه الآية، وما جاء بعدها مما تعلق بها، فالذي قبلها (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله)، إي: إن تطع الكفار يضلوك عن طاعة الله وعبادته، ثم أخبر أنه يعلم من الذي يغوونه ويضلونه، ومن الذي لا يتمكنون من إضلاله، وبعد هذه الآية: (وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمعتدين).

وأما قوله تعالى: ((إن ربك هو أعلم بمن ضل عن

(1) معاني النحو: 3 / 28.

المبحث الرابع

فقه المقام وأثره في نظم الكلام

أسرار تنوع التعبير لا بد لنا من أن نرى الصورة الخفية لكل منها.

والعناصر الخفية التي لا تبرزها العبارة عند تجردها هي: متكلم، وسامع، ومحيط، وهذه الأجزاء تكتمل صورة كل تعبير، وتتجلى أسرار نظمه؛ لذا ((فإنه لا ينبغي أن ينظر إلى الآيات مجردة، بل تؤخذ في مواطنها وسياقها، وهكذا ينبغي أن ينظر إلى كل نص أدبي، فإن اللغة ليست جملاً مفردة بل هي مواقف ومواطن، وقد تصلح جملة في موطن، ولا تصلح في موطن آخر))⁽²⁾. وسنعمل على إبراز أثر المقام في نظم الكلام من خلال العناوين الآتية:

أولاً: التقديم والتأخير:

كل ما خرج عن ترتيبه ونظامه لا بد له من علة أوجبت له هذا الخروج، ففي العربية نظام مألوف في الترتيب جاءت عليه الكثرة الكاثرة من التراكيب، وبُنيت عليه القواعد في كل باب نحوي، فالمبتدأ قبل خبره، والفعل ثم فاعله ثم مفعوله ثم ما بقي من لواحق، والفعل الناقص ثم اسمه ثم خبره، وهكذا... فإذا جاء تعبير على غير التأليف الذي اشتهر في بابهِ ((كان لسبب يقتضيه المقام))⁽³⁾.

والكلمة الجامعة في هذا الباب ما قاله إمام الصناعة

(2) معاني النحو: 2 / 16. فعلى سبيل التمثيل كتب أسباب النزول، والأمثال العربية معين مهم لفهم نصوص كثير من الآيات والعبارات المشهورة، وهي مثال على المقام الذي يوضح العبارة المجردة.

(3) معاني النحو: 1 / 229.

ونعني بالمقام أن نعود بالتركيب المجرد الذي بين أيدينا إلى الموقف والسياق الذي قيل فيه، وتبين حال سامعه والمتكلم فيه، وكيف أثرا في نظم الكلام وترتيبه ونقصه وتمامه، وتعريفه وتنكيره، وتجريده وتوكيده⁽¹⁾.

فالعربية كغيرها من لغات العالم ليست عبارات مجردة، تنزع منها القواعد انتزاعاً بل لكل عبارة حياتها الخاصة، محيطها الذي تولد فيه فيؤثر في صياغتها وتركيبها واختيار مفرداتها، فلا بد لنا من البحث عن مُشكّلات الجملة العربية قبل تحليلها واستنباط القاعدة منها، ثم ربط كل قاعدة بمحيطها...

إن كتب الأقدمين قد شاع فيها مثل هذا الربط، ولكننا كلما تقدم بنا الزمان تركنا بعضها حتى استوت بعد سنوات من الترك في كتب النحو قواعد مجردة جافة مقطوعة عن محيطها، يكثر فيها التحكّم المنطقيّ الفلسفيّ. ليس في اللغة تركيب مجرد عن سياقه أو موقفه، أمّا الجمل المجردة التي ندرسها في كتب النحاة فهي منتزعة من سياقها ومواقفها للتعليم والتدريب؛ فلا إدراك

(1) يعرف أصحاب الدراسات اللسانية المقام بأنه: مجموع

الظروف والملابسات التي يقع فيها الكلام، وتحيط هي به وتكتنفه؛ أي المكان الذي وقع فيه الكلام والزمان كذلك، والأشخاص الذين تبادلوا الكلام وحاضرهم، وموضوع الكلام نفسه بكل ما يتصل به. فكل من هذه الظروف ذو أثر بالغ في تحديد المعنى المراد من اللفظ. ينظر: المعنى اللغوي: 228.

فتقول له: قائم زيد، أي: لا قاعد.
 وثمة فرق بين قولنا: أنا تميمي، وتميمي أنا، فالأولى
 إخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه وقبيلته.
 وثمة فرق بين قوله تعالى: ((وظنوا أنهم مانعتهم
 حصونهم من الله))، وبين قولنا على أصل الباب:
 حصونهم مانعتهم من الله؛ لأن تقديم الخبر الذي هو
 (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو (حصونهم) دليل على
 فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم.
 فالفرق بين قولنا: كان محمد قائماً، ومحمد كان قائماً إنما
 يعود إلى المخاطب، فهو الذي يحدد أيّ تعبير يخاطب به
 ((إنّ العبارة الأولى تكون إذا كان المخاطب خالي الذهن
 لا يعلم شيئاً عن هذا الأمر، فإذا كان يعلم أنّ شخصاً
 ما كان قائماً ولكنه ظنه خالداً صححت له وهمه بتقديم
 المبتدأ على الخبر الفعلي فتقول له: محمد كان قائماً)) (5).
 وثمة فرق في المعنى بين تأخير الظرف وتقديمه في
 مثل قوله تعالى: ((لا ريب فيه))، وقوله تعالى: ((لا
 فيها غول ولا هم عنها ينزفون))، فتأخير الظرف (به)
 يفيد نفي الشيء عن المذكور دون التعرض لغيره، فقد
 نفى عن الكتاب الريب، ولم يتعرّض لغيره من كتب الله
 تعالى. أمّا تقديمه في قوله تعالى: ((لا فيها غول)) فهو يفيد
 النفي عن المذكور وإثباته لغيره، أي: ليس في خمر الجنة
 غول، بل هو في غيرها من خمور الدنيا (6).
 وعلى هذا فقول النحاة: يجوز تقديم الخبر على المبتدأ

سببويه، ثم أخذها عنه كلّ من جاء بعده، قال في
 الكتاب: ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم
 بيانه أولى، وإن كانا جميعاً يهّانهم ويعنيانهم)) (1).
 ولكن هذه الكلمة قد تكون ستاراً يُخفي خلفه
 الجهل، إن لم تشفع بما يوضح القصد منها، ((وعندئذ
 يكون هذا القول عبارة عن كلمة عامة مبهمّة لا معنى
 واضحاً تحتها، بل لا معنى لها إلا التحكم المحض)) (2).
 ومن الأمثلة الموضحة لهذا العنوان:

المثال الأول: تقديم الخبر أو ما أصله الخبر:

ففي باب المبتدأ والخبر قاعدة مألوفة في جواز تقديم
 الخبر على المبتدأ عند أمن اللبس، فقولنا: زيد قائم، يجوز
 فيه: قائم زيد (3).

ولكن في المسألة فقهاً نجد مثوراً في كتب النحو
 والبلاغة، فالحكيم لا يغيّر نظم الكلام إلا لغرض يتعلق
 به أو بسامعه (4).

فثمة فرق بين قولنا: زيد قائم، وقائم زيد، فالأولى
 إخبار أوّلي لا يعلمه السامع، والثانية تصحيح للوهم
 الذي في ذهن المخاطب، إذ كان يظنّ أن زيدا قاعداً

(1) الكتاب: 1 / 15.

(2) معاني النحو: 3 / 190. وينظر: دلائل الإعجاز: 108.

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1 / 170، والتصريح
 بمضمون التوضيح: 1 / 561.

(4) أغراض التقديم متعددة: منها: التخصيص، والافتخار،
 والتفاؤل، والتشاؤم، وغيرها، وموضع بسطها في مظانها من
 كتب البلاغة، ينظر: دلائل الإعجاز: 106، والإيضاح في
 علوم البلاغة: 1 / 145، والطراز: 2 / 31، وخصائص التعبير
 القرآني: 2 / 82.

(5) ينظر: معاني النحو: 1 / 229.

(6) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3 / 152.

ليس معناه أنك تقدم متى شئت، ولكنك تقدم إذا اقتضى الأمر التقديم⁽¹⁾.

المثال الثاني: تقديم المستفهم عنه :

لا يشكُّ أحد من أبناء العربية أن المذكور بعد أداة الاستفهام (الهمزة) هو ما يشكُّ فيه المتكلم، وأن هذا الباب قائم على تقديم ما يرغب المتكلم بمعرفته.

فمن ذلك أن تقول: أضربَ محمدُ أخاك؟ وأحمدُ ضرب أخاك؟ ففي الجملة الأولى حصل الشك في الضرب، وأما في الثانية فإن الضرب قد حصل، ولكن السؤال عن الضارب⁽²⁾.

قال الإمام عبد القاهر الجرجاني: ((ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه.

ومثال ذلك: أنك تقول: أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن قوله؟ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوز أن يكون قد كان، أن يكون لم يكن.

وتقول: أأنت بنيت هذه الدار؟ أأنت قلت هذا

الشعر؟ أأنت كتبت هذا الكتاب؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم؛ ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولاً، والكتاب مكتوباً؟ وإنما شككت في الفاعل من هو؟ فهذا الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شك، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر.

فلو قلت: أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ خرجت من كلام الناس.

وكذلك لو قلت: أبنيت هذه الدار؟ أقلت هذا الشعر؟ أكتبت هذا الكتاب؟ قلت ما ليس بقول؛ ذلك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك أوجود أم لا؟⁽³⁾.

وجاء في الكشاف في قوله تعالى: ((أأنتم أضللتهم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل)) (الفرقان 17): ((فإن قلت: ما فائدة (أنتم)، و(هم)، وهلاً قيل: أضللتهم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل؟ قلت: ليس السؤال عن الفعل ووجوده؛ لأنه لولا وجوده لما توجه هذا العتاب، وإنما هو عن متوليه فلا بد من ذكره وإيلائه حرف الاستفهام حتى يعلم أنه المسؤول عنه))⁽⁴⁾.

ثانياً: التعريف والتنكير:

ثمة فرق في موقف تعريف الخبر وتنكيره في مثل

(3) دلائل الإعجاز: 111 - 112.

(4) الكشاف: 4 / 337.

(1) ينظر: معاني النحو: 1 / 138 وما بعدها.

(2) ينظر: معاني النحو: 2 / 43.

قولنا: زيد منطلق، وزيد المنطلق.

الأنبياء فضلاً عن قتلهم.

إن التعبير الأول يفيد ثبوت الانطلاق لزيد، وأنت تخاطب فيه من لم يعلم أن انطلاقاً كان لا من زيد ولا من غيره، فأنت تفيد ابتداء بهذا الخبر. أما التعبير الثاني فإنه يفيد قصر الانطلاق على زيد دون غيره، وأنت تخاطب بهذا الكلام من علم أن انطلاقاً حصل ولكنه كان يظن أن المنطلق غير زيد فقدمت زيداً وقصرت الانطلاق عليه دون غيره⁽¹⁾.

والقصد من التنكير الزيادة في ذمهم وتبشيع فعلهم أكثر مما في التعريف؛ وذلك لأن التعريف معناه أنهم قتلوا الأنبياء بغير سبب يدعو إلى القتل، وأما التنكير فمعناه: أنهم قتلوا الأنبياء بغير سبب أصلاً، فمقام التشنيع والذم هنا أكبر، وكلاهما شنيع ذميم. فجاء بالتنكير في مقام الزيادة في ذمهم، وسياق الآيتين شاهد بذلك:

وثمة فرق دقيق ناسب السياق في تعريف (الحق) وتنكيره:

فسياق آية البقرة: ((وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباؤوا بغضب من الله ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون)).

قال تعالى في وصف بني إسرائيل: ((ويقتلون النبيين بغير الحق)) (البقرة 61)، وقال في آل عمران (112): ((ويقتلون الأنبياء بغير حق))، فعرف (الحق) في الأولى ونكره في الثانية، فما الفرق بينهما؟

وسياق آية آل عمران: ((ضربت عليهم الذلة أين ما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس وباؤوا بغضب من الله وضربت عليهم المسكنة ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون)).

القاعدة النحوية تقول: إن ما دخل عليه (أل) معرفة، وما تجرد منها نكرة، وفقه القاعدة أن نقول: ما الفرق بينهما في المعنى؟ وهل هناك مناسبة تدعو إلى هذا التنوع في التعبير؟

ومن الواضح أن موطن الذم والتشنيع عليهم والعيب على فعلهم في آية آل عمران أكبر منه في البقرة، ويدل على ذلك أمور منها:

إن كلمة الحق المعرفة في آية البقرة تدل على أنهم كانوا يقتلون الأنبياء بغير الحق الذي يدعو إلى القتل في العادة، وهو معروف معلوم.

أولاً: في آية البقرة جمع (الذلة والمسكنة)، وأما في آية آل عمران فقد أكد، وكرر، وعمم فقال: (ضربت عليهم الذلة أين ما ثقفوا)، فجعلها عامة، ثم قال: (وضربت عليهم المسكنة) فأعاد الفعل، وحرف الجر للزيادة في التوكيد.

وأما كلمة (حق) النكرة فمعناها أنهم كانوا يقتلون الأنبياء بغير حق أصلاً، لا حق يدعو إلى القتل ولا غيره، أي ليس لهم وجه من وجوه الحق يدعو إلى إيذاء

(1) ينظر: معاني النحو: 1 / 159.

ثانياً: ذكر جمع النبيين في آية البقرة بصورة القلة، فقال: (ويقتلون النبيين)، وذكره في آية آل عمران بصورة الكثرة فقال: (ويقتلون الأنبياء)، أي: يقتلون العدد الكثير من الأنبياء بغير حق.

فالتشنيع عليهم والعيب على فعلهم وذمهم في سورة آل عمران أشد، ومن هنا يتبين أن التعريف في آية البقرة أليق، والتذكير في آية آل عمران أليق، والله أعلم⁽¹⁾.

ثالثاً: الحذف: (حذف المفاعيل):

قد تعرى بعض الأفعال المتعدية من مفاعيلها في تعبيرات فصيحة، فيتشاغل بعض النحاة في تقديرها، والأولى تركها مطلقة فبلاغتها في حذفها، وما حذفت إلا لغرض يقصده المتكلم. وحذف المفاعيل على نوعين⁽²⁾:

الأول: الحذف اقتصاراً، وهو أن ينزل الفعل المتعدي منزلة القاصر فلا يذكر له مفعول، وليس له تقدير ولا نية، وهذا ليس من باب الحذف في شيء عند البلاغيين، ومحققى النحويين، وهو تابع لغرض المتكلم، فإن قصد إثبات الفعل أتى به مجرداً من مفاعيله، نحو قوله تعالى: ((فأما من أعطى واتقى)) (الليل 5)، فقد أراد وصفهم بصفة العطاء، فلم يذكر من أعطى، ولا ما أعطى، ومثله: ((وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر)) (البقرة 187) فلم يذكر

رابعاً: التوكيد: من الأساليب التي يكون فيها تأثير المقام بيناً أسلوب التوكيد، إذ إحساس المتكلم بما يقابل به خبره من سامعه يوجب عليه أن يصوغه على درجة معينة من درجات التوكيد⁽⁴⁾؛ لأن ((التوكيد على درجات، ويؤتى به على قدر المقام، فقد يكون المخاطب خالي الذهن، والكلام ليس فيه ما يدعو إلى الإنكار والتردد، فلا يؤكد الكلام عند هذا، فإن كان متردداً أكد الكلام بحسب هذا التردد))⁽⁵⁾.

جاء في الإيضاح: ((إن كان المخاطب خالي الذهن

(1) ينظر: روح المعاني: 1/276، ومعاني النحو:

103 / 105 -

(2) ينظر: شرح المفصل: 2/39، وشرح الرضي: 1/343،

والبرهان في علوم القرآن: 3/116-106، ومعاني النحو:

81 / 2

(3) معاني النحو: 2/81.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز: 315، والبرهان في علوم القرآن:

2/250.

(5) معاني النحو: 1/300 - 301.

في خلافه البتة، ولا يكون قد عقد في نفسه أن الذي تزعم أنه كائن غير كائن، وأن الذي تزعم أنه لم يكن كائن، فأنت لا تحتاج هناك إلى (إن)، وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقد قلب على نفي ما ثبت، أو إثبات ما تنفي⁽⁴⁾.

ويمثل السيوطي لتفاوت التوكيد بتفاوت درجات إنكار المخاطب، بقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كذبوا في المرة الأولى: ((إنا إليكم مرسلون)) فأكدوا بـ(إن) واسمية الجملة، وفي المرة الثانية: ((ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون)) فأكد بالقسم وإن واللام واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ((ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون))⁽⁵⁾.

اللهم اجعلنا من المؤمنين المصدقين، وانفعنا بما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الخاتمة

1. بدأ النحو وصفيًا عماده مسموع كلام العرب، وغايته أن ينحو المتكلم بحديثه مسالك العرب في خطابها، ثم تدرج بالتعقيد والتعقيد، فكانت قواعده الأولى مشفوعة ببيان قصد المتكلم حتى يكون التركيب مقيداً بموطنه وموقفه الذي قيل فيه، ثم ابتعدنا شيئاً فشيئاً عما يحيط بالمتكلم، فدرس تعبيره مجرداً حتى انتهى

من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه، استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك: جاء زيد، وعمرو ذاهب، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً. وإن كان متصور الطرفين متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له، حسن تقويته بمؤكد كقولك: لزيد عارف، أو إن زيدا عارف.

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار، فتقول: إني صادق، لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره⁽¹⁾.

وقد يؤتى بالتعبير على غير ما يقتضيه المقام لغاية في نفس المتكلم، فإن أكده، وهو لا يحتاج إلى توكيد ففيه تنزيل للمخاطب منزلة المنكر لعله فيه، وإن جاء به غفلاً من المؤكدات، وهو من مواطن التوكيد، فلتنزيله الخبر منزلة المؤكد لما تحف به من القرائن الكافية في إقراره⁽²⁾.

جاء في الإتيان: ((وقد يؤكد بها، أي إن، والمخاطب به غير منكر؛ لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينزل منزلة المنكر، وقد يترك التأكيد، وهو معه منكر؛ لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره))⁽³⁾.

ويقول عبد القاهر مبيناً أثر المخاطب في بناء هذا الأسلوب: ((ثم إن الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء هو الذي دون في الكتب من أنها للتأكيد، وإذا كان قد ثبت ذلك، فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن

(1) الإيضاح في علوم البلاغة: 1/ 103-102.

(2) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 1/ 105.

(3) الإتيان: 2/ 140.

(4) دلائل الإعجاز: 325.

(5) ينظر: الإتيان: 2/ 140، ومعاني النحو: 1/ 238، 300.

- النحو عند بعض النحاة إلى قواعد منطقية يحكمها رباط مستنبط من عبارات مجردة عن محيطها اشتهر باسم العامل النحوي.
2. إن فقه النحو ليس قواعد نحوية جديدة مبتدعة، إنّما هو محاولة لفقههم دقائق التركيب، بعد ربط مفردات التركيب برباط المعنى، والرجوع بالتعبير المجرد إلى محيطه حتى نفهمه مقيداً لا مطلقاً.
3. إن علم النحو يمكن تحصيله بمعرفة جمهرة قواعده، وعلمه التعليمية، ولكن هذا العلم يختلف عن ملكة اللسان التي كان العربي يتكلم بها على السليقة، فالقواعد لا تكون سليقة لغوية بل معرفة لغوية، أما السليقة اللغوية فهي التي تحصل بالتعرض لنصوص اللغة سماعاً، فتواتر النصوص على السمع يولد ملكة خفية تمكن صاحبها من النطق على وفقها دون وعي منه لعل ما ينطق به.
4. فمن وسائل فقه النحو أن نوجد الأواصر التي تربط لغتنا المستعملة الدارجة بعريتنا الفصيحة؛ لأن هذا الربط يجعلنا أكثر أنساً بالقديم إذا ما اكتسى ثوباً نألفه.
5. إن من فقه النحو أن ننظر إلى عوامل النحو ومعمولاته على أنها معانٍ مرتبطة برباط اللفظ، فليس من الحكمة الاشتغال بالعوامل النحوية اللفظية بعيداً عن مدلولاتها المعنوية.
6. إن الألفاظ أوعية للمعاني وكل وعاء معه دليله الذي يعلن عن وظيفته النحوية في التركيب، فإن تغير الدليل فهو علامة على تغير وظيفة مدلوله، والدلالة العامة
- للتركيب التي هي قصد المتكلم هي التي تحكم بصحة الوظيفة النحوية لكل مفردة، لذا فإن ما يذكره النحاة من أوجه نحوية شرط قبولها أن تكون موافقة للمعنى.
7. إن الأوجه النحوية التي نقرؤها في كثير من الأبواب النحوية في تفسير إعراب المفردات ليست مجرد استكثار من تفسيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه نحويّ في مفردة معينة ليس معناه أنّ هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأنّ لك الحق أن تستعمل أيّها تشاء كما تشاء، وإنّها لكلّ وجه دلالته، فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل الوجه الذي يؤديه.
8. لا يرتضي فقهاء النحو أن يقال مثلاً: يجوز في هذه المسألة الرفع والنصب، أو أنّ وجه النصب في تلك الكلمة إمّا على الحالية أو المفعولية، أو يجوز ذكر واو العطف وتركها، أو أن العامل في هذا التركيب يجوز فيه الإعمال والإهمال، أو يجوز أن يعمل الفعل الأوّل أو الثاني في باب التنازع، إلى غير ذلك من المسائل التي يجوز فيها النحاة أكثر من وجه، إن النحاة يقولون في مثل هذه المسائل كلاهما جائز، ونحن نقول كلاهما جائز، ولكن هل ثمة فرق بينهما في المعنى؟
9. العربية كغيرها من لغات العالم ليست عبارات مجردة، تنزع منها القواعد انتزاعاً بل لكلّ عبارة حياتها الخاصة، محيطها الذي تولد فيه فيؤثر في صياغتها وتركيبها واختيار مفرداتها، فلا بدّ لنا من البحث عن مُشكّلات الجملة العربية قبل تحليلها واستنباط القاعدة منها، ثم ربط كلّ قاعدة بمحيطها.

مصادر البحث

- * الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ = 1987م.
- * الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ت 911هـ، راجعه: د. فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1996م.
- * الأصول في النحو: ابن السراج، محمد بن سهل، ت 316هـ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.
- * أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت 542هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- * الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (ت 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- * البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين، محمد بن يوسف، الأندلسي، (ت 745هـ)، مطبعة السعادة، مصر، 1328هـ.
- * البرهان في علوم القرآن: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ط1، 1425هـ = 2004م.
- * تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب: أحمد بن يحيى بن المرتضى، (ت 840هـ)، تحقيق: د. نوري ياسين حسين الهيتي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 1425هـ = 2004م.
- * التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري، عبد الله بن الحسين، ت 616هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، 2000م.
- * التصريح بمضمون التوضيح: خالد زين الدين بن عبد الله الأزهرري، (ت 905هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة، ط1، 1413هـ = 1992م.
- * توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، (ت 749هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ = 2005م.
- * الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، الحسن بن قاسم، (ت 749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ = 1992م.
- * حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الخضري، محمد بن مصطفى، ت 1287هـ، دار الفكر، بيروت، ط1، 1998م.
- * الخصائص: ابن جني: عثمان بن جني، ت 392هـ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).
- * خصائص التعبير القرآني ووسااته البلاغية: د. عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة،

- ط1، 1413هـ = 1993م. * الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت 756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط1، 1407هـ = 1987م.
- * شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الأشيبي، (ت 669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ = 1999م.
- * شرح حدود الأبدي: ابن قاسم المالكي، (ت 920هـ)، تحقيق: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 1429هـ = 2008م.
- * شرح الحدود النحوية: جمال الدين بن عبد الله الفاكهي، (ت 972هـ)، تحقيق: د. صالح بن حسين العائد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نشر بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.
- * شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين الأسترابادي، محمد بن الحسن، 686هـ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1421هـ = 2000م.
- * شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت643هـ، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- * الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي، (ت 745هـ)، مطبعة المقتطف، مصر، 1332هـ = 1914م.
- * علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ط1، 1413هـ = 1993م.
- * الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت 756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط1، 1407هـ = 1987م.
- * درة التنزيل وغرة التأويل: الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت 420هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد مصطفى أيدين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، سلسلة الدراسات القرآنية، ط1، 1430هـ = 2009م.
- * دلائل الإعجاز: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، ت471هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط5، 1424هـ = 2004م.
- * رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، (ت 702هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- * روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام: الغرناطي، أبو عبد الله محمد بن علي بن الأزرق الحميري، ت896هـ، تحقيق: سعيدة العلمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1999م.
- * شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، ت769هـ، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
- * شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد

- (ت 325هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش، صيدا، 1987م.
- مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ = 1999م. * المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب - بيروت. * النحو القرآني قواعد وشواهد: د. جميل أحمد ظفر، مكة المكرمة، ط2، 1418هـ = 1998م.
- * الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، محمود بن عمر، (ت 538هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان - الرياض، ط1، 1418هـ = 1998م.
- * معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، ط1، 1401هـ - 1981م.
- * معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، ط3، 1429هـ - 2008م.
- * معجم الجملة القرآنية / القسم الأول: الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية: تأليف د. طالب محمد إسماعيل الزوبعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988م.
- * المعنى اللغوي: دراسة عربية مؤصلة نظرياً وتطبيقياً: د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1426هـ = 2005م.
- * مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت 761هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،